

إذا ابتدأ في أبواب، وفي بعض أنواع منه، إلا أن المؤلفات في بادىء الأمر كانت غير جامعة لكل أنواعه في كتب خاصة، ولا مستقلة قائمة بذاتها، وإنما تعرضوا لبحث هذه العلوم أثناء تأليفهم، وجمعهم للروايات. فمنهم من جعلها مقدمة لمؤلفه كما فعل الامام مسلم ومنهم من جعلها خاتمة تبين مراده من المصطلحات، كما صنع: الترمذى في آخر جامعه، وعنى الإمام البخارى فألف كتبه في التواريخ الثلاثة الكبير، والأوسط، والصغير.

كما ألف أيضاً في تاريخ الرواة: الامام محمد بن سعد كتاب: «الطبقات الكبرى». وألف البعض في الثقات: كأبى حاتم بن حبان. وخصص البعض مؤلفات في الضعفاء والعلل ككتاب: «الضعفاء» للبخارى، وكتاب: «الضعفاء» للنسائى.

ورأى بعض العلماء أن هذه الكتب قد تضمنت اصطلاحات خاصة بأهل الحديث، وقواعد كثيرة لهم، يعرف بها المقبول والمردود، ففكروا فى تخليصها من هذه الكتب، وجمعها فى علم خاص، وتدوينها فى كتب مستقلة، وكان ذلك فى القرن الرابع الهجرى، حيث نضجت العلوم واستقر الاصطلاح.

فألف القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى» فجمع كثيراً من أنواع هذا العلم، وكان أول من وضع كتاباً مستقلاً فى علوم الحديث، ولكنه لم يستوعب جميع بحوثه.

ثم صنف الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ كتابه: (معرفة علوم الحديث) ولكنه لم يهذب ولم يرتب.

ثم ألف الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ كتابه فى أصول الحديث، سماه «الجامع لأداب الشيخ والسامع»... ثم كثر التأليف بعد ذلك.

وتفرعت الدراسة فى هذا المجال الواسع من المعرفة إلى علوم كثيرة من أهمها: «علم الجرح والتعديل».